

منشور مالي رقم (٧) لعام ٢٠١٥ م
بشأن ضوابط المناقلات المالية بين بنود الموازنة

أصحاب السمو والمعالي الوزراء / المستشارين
أصحاب المعالي / السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين / المحترمين

إلحاقاً إلى المنشورات المالية الصادرة خلال هذا العام بشأن ترشيد ومراجعة الإنفاق العام، فإن وزارة المالية تؤكد على ضرورة ضبط الصرف في بنود الموازنة خاصة فيما يتعلق ببنود الرواتب وملحقاتها والعمل على تعزيز كفاءة الإنفاق العام وضمان عدم التأثير أو المساس بمستحقات الموظفين والعاملين في الدولة، عليه يرجى من كافة الجهات الحكومية ضرورة العمل بالآتي:

أولاً: مراجعة المخصصات المعتمدة والمصروفة حتى تاريخه على بند الرواتب وملحقاتها والتأكد من عدم وجود عجز في مخصصاتها.

ثانياً: في حال وجود عجز متوقع في بنود الرواتب وملحقاتها فإنه يتوجب من الجهة إعادة توزيع بنود موازنتها لتغطية ذلك العجز.

(٢)

ثالثاً : أخذ الموافقة المسبقة من وزارة المالية على إجراء أي مناقلات والتزامات مالية على بند الرواتب وملحقاته بما فيها استحداث وتعديل وإلغاء الدرجات المالية أو استخدام وفوراتها. وعلى الجهات الحكومية غير المرتبطة بالنظام المالي مع وزارة المالية الالتزام بذلك وإرفاق تفاصيل المناقلات وموقف الدرجات المالية ومخصصاتها عند طلب إجراء مناقلة مالية.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في : ٢٠ / ١٢ / ١٤٣٦هـ

الموافق : ٤ / ١٠ / ٢٠١٥م